المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

ICRF

مظاهرات الساحل في سوريا

– تقرير حقوقي–

- **تاريخ الإصدار 27 نوفمبر 2025**
- **إعداد فريق التوثيق الميداني ، وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org

التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية

أولا - الخلفية

شهدت بلدة **زيدل** ذات الأغلبية المسيحية جريمة قتل ذهب ضحيتها رجل وزوجته من **قبيلة الفواعرة (بني خالد)** .وقد عُثر داخل غرفة الضحية على كتابات تحمل عبارات ذات طابع مذهبي مثل" **:يا علي**" و"**يا حسين**"، الأمر الذي شكّل شرارة أولى استُغلت في التحريض، حيث انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي روايات تحمل طابعاً طائفياً، ما فاقم التوتر وأدى إلى تعبئة مجموعات من عشائر البدو بشكل سريع.

على إثر موجة التحريض، اندفعت تجمعات بدوية باتجاه **الأحياء الجنوبية والغربية** التي يقطنها أبناء الطائفة العلوية مع وجود أقليات شيعية، وتم **اقتحام عدد كبير من الحارات** في تلك المناطق، تخلّلها **إطلاق نار كثيف** وعمليات **حرق للمنازل والسيارات،** وفق ما وثقته فرق الرصد الميداني، إضافة إلى عشرات المقاطع والصور المنشورة عبر المصادر المفتوحة (غوغل – فيسبوك – تيك توك) التي أظهرت حجم الاعتداءات وخسائر الممتلكات.

إزاء تصاعد الأحداث، تدخّل **الأمن العام** ونفّذ انتشاراً واسعاً داخل الأحياء العلوية بهدف احتواء التوتر. وشمل هذا الانتشار **فرض حظر تجوال ليلي** في عدد من الشوارع والمناطق الحساسة لمنع تمدد الاعتداءات، وهو الإجراء الذي استمر لساعات متواصلة بحسب إفادات السكان والمقاطع المصوّرة المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي.

وفي مؤتمر صحفي عقده الناطق باسم وزارة الداخلية من داخل الأحياء المتضررة، أوضح أن **خلفية الجريمة جنائية بحتة،** نافياً أي طابع طائفي، وداعياً إلى التهدئة، في محاولة لاحتواء حالة الاحتقان التي كانت تتوسع سريعاً على المستوى الشعبي والافتراضي.

ثانياً – دعوة الشيخ غزال غزال للاعتصامات السلمية

في ظل الانتهاكات المتصاعدة التي استهدفت أبناء المكوّن العلوي في حمص ومختلف المناطق السورية، ومع فشل السلطات في منع هذه الاعتداءات أو الحد منها، بل ومشاركتها في بعضها، وجّه الشيخ **غزال غزال** دعوة رسمية إلى اعتصامات سلمية حملت مطالب سياسية وحقوقية واضحة، شملت :**الفدرالية، اللامركزية السياسية، وقف الانتهاكات، الحد من الانفلات الأمني، إطلاق سراح المعتقلين، عودة الموظفين، ووقف عمليات الخطف.**

وفي كلمة مسجّلة، قال الشيخ غزال إنّ "**سوريا تحوّلت إلى ساحة لمواجهات الحسابات الطائفية**"، مؤكداً أنّ أبناء الطائفة العلوية "**لم يكن انتماؤهم يوماً قائماً على هوية طائفية مغلقة**"، وأنهم "**لم يعترضوا في تاريخهم على أن يتولى الحاكم من أي مكوّن سوري، سواء كان سنياً أو كردياً أو درزياً أو غيره**"، وأن موقفهم نابع من "**إيمان راسخ بشرعية الدولة وحدها بعيداً عن أي اعتبار طائفي أو فئوي.**"

وأوضح الشيخ في كلمته أنّ العلويين "**سلّموا سلاحهم لسلطة اعتقدوا أنها لهم جميعاً**"، لكن النتيجة كانت بحسب تعبيره "**خيبة عميقة** "لأنهم وجدوا أنفسهم خاضعين لسلطة أمر واقع يصفها بأنها "**إرهابية، تكفيرية، فئوية وإقصائية** "وأضاف أنّ هذه السلطة عملت على "**توظيف المكوّن السنّي كأداة في سياستها** "عبر إطلاق شعارات تحريضية مثل" :**سبحان من أعزّنا وأذلّكم** "و "**احذروا الأقليات إنهم لا يريدون حكمكم**"، وهي شعارات رأى أنها تُعمّق الانقسام وتغذّي الشكوك بين المكوّنات.

ووجّه الشيخ غزال رسالة مباشرة إلى المكوّنات السورية كافة، وقال" :**ليس بيننا وبين أي مكوّن سوري شريف حرب وجود**"، داعياً إلى عدم تحويل الخلافات السياسية إلى صراع وجودي، وإلى رفض تحويل سوريا إلى "**مستنقع لداعش**" كما طرح حلولاً سياسية واضحة، أبرزها "**الفدرالية واللامركزية السياسية كإطار يضمن حقوق جميع المكوّنات بعيداً عن هيمنة الإرهاب وسلطات الأمر الواقع.**"

وفي ختام رسالته، دعا الشيخ أبناء الطائفة العلوية وسكان الساحل إلى عدم القبول بأن يكونوا . حسب تعبيره . "**شعباً يُذبح في الأزقة وتُدنّس حرماته وتُهان كراماته على عتبات البيوت**"، رافضاً "**إعطاء الحقوق للسلطة إعطاء الذليل أو إقرار العبيد**"، ومؤكداً أنّ "**الكرامة لا تُباع** "وأنّ "**الحفاظ على الشرف والحق يبدأ من الكلمة**

والموقف." وعلى هذا الأساس، أعلن الدعوة إلى "**اعتصامات سلمية لوقف كل أشكال الإرهاب**" وحدد موعد بدئها يوم **الثلاثاء عند الساعة الثانية عشرة ظهراً.**

ثالثا – سير الاحداث

شهدت عدة مناطق في الساحل السوري، إضافة إلى أجزاء واسعة من محافظة حمص وريف حماة التي تقطنها الطائفة العلوية، سلسلة من الاعتصامات السلمية استجابة للدعوة الموجّهة للمطالبة بوقف أعمال القتل والكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين. وقد رفع المعتصمون لافتات تؤكد ضرورة إنهاء الاعتقال التعسفي، وضمان المحاكمة العادلة، والكشف عن مصير الأشخاص الذين فُقدوا منذ سقوط النظام السوري السابق في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو ملف ما يزال محاطاً بالغموض ويُشكّل أحد أخطر أنماط الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز خارج إطار القانون والاختفاء القسري.

1. **نطاق الاعتصامات وانتشارها: رصدت** فرق المركز الدولي للحقوق والحريات خروج اعتصامات سلمية في كل من: **اللاذقية، جبلة وريفها، بانياس، طرطوس، صافيتا، الشيخ بدر، حمص، سلحب، نهر البارد، مصياف، وادي العيون** .وقد قُدّر عدد المشاركين فيها بعشرات الآلاف موزّعين على **56 تجمعاً سلمياً** اتسمت بالانضباط ورفعت المطالب التي جرى الإعلان عنها سابقاً إلى جانب مطالب خدمية محلية.
2. **إجراءات الأمن العام:** أعلنت وزارة الداخلية أن انتشار عناصر الأمن العام جاء بغرض "حماية المعتصمين"، غير أن الوقائع أظهرت قيام عناصر تابعة للأمن العام **بإطلاق نار مباشر** في **اللاذقية، جبلة، حمص،** ما أدى إلى إصابات في صفوف المعتصمين، إلى جانب **تنفيذ اعتقالات** في مدينة حمص على خلفية المشاركة في الاعتصامات.
3. **اعتداءات من مجموعات محسوبة على الحكومة:** وثّقت فرق الرصد تعرض المعتصمين لاعتداءات نفذتها مجموعات مرتبطة بالحكومة السورية، شملت: **محاولات دهس** في: جبلة، اللاذقية، بانياس، حمص. **محاولة تهديم تمثال الشيخ صالح العلي** في طرطوس. **تنظيم مظاهرات مضادّة مؤيدة للحكومة** تتجه نحو مناطق الاعتصامات بقصد تفريقها بالقوة. **هجمات ذات طابع طائفي في اللاذقية**

سُجلت مساءً هجمات عنيفة استهدفت مناطق علوية في اللاذقية نفذتها مجموعات من الطائفة السنية قادمة من أحياء **الرمل، قنينص** إضافة إلى وافدين من مناطق أخرى، تخللتها عمليات:

- تخريب للممتلكات الخاصة.
- سرقة للمحال التجارية والسيارات.
- استهداف منطقة **الزراعة** التي شكّلت مركزاً رئيسياً للاعتصام داخل المدينة.

5. الحوادث الخاصة بكل منطقة

أ. جبلة

- اختراق مظاهرة مضادّة للاعتصام وإطلاق نار داخل منطقة التجمعات.
- وقوع اشتباكات بالأيدي بين متظاهرين ومعتصمين.
- تنفيذ حملة اعتقالات داخل **الكراج** بحق شبان شاركوا في الاعتصامات.
- استدعاء مخاتير عدة مناطق للتحقيق حول طبيعة الاحتجاجات.

ب. بانياس

- خروج مظاهرة مؤيدة للحكومة، مسلحة بالعصي، توجهت نحو المناطق العلوية.
- رُصدت **هتافات طائفية تدعو إلى قتل العلويين وإعدامهم.**
- تمركز المظاهرة في **تحويلة القدموس.**

ج. حمص

- اقتحام **حي عكرمة العلوي** من قبل مجموعات متظاهرة رفعت هتافات طائفية تحرّض على القتل.
- تنفيذ اعتقالات واسعة بحق مشاركين علويين في الاعتصامات.

د. ريف بانياس – منطقة العنازة (ليلاً)

- اقتحام دوريات الأمن العام المنطقة.
- تنفيذ حملة اعتقالات استهدفت المشاركين في الاعتصامات.

4. أحداث ريف مصياف

في اليوم التالي، اقتحمت مجموعات بدوية **قرية بستان الفندارة** في مصياف، ونفذت استعراضاً مسلحاً تخلله:

- تهديدات مباشرة للسكان.
- شتائم وتحريض ضد أبناء الطائفة العلوية. ثم انسحبت المجموعة دون تسجيل اشتباكات.

5. اعتقالات إضافية

- اعتقال **ثلاثة شبان** في **حي المهاجرين** بعد سؤالهم عن مشاركتهم في الاعتصامات، مع **مصادرة هواتفهم** والبحث عن مشاركين آخرين.
- تنفيذ اعتقالات إضافية في جبلة على خلفية المشاركة في الاعتصامات كما سبق توثيقه.

6. مساعي احتواء الاحتجاجات

حاول عدد من المشايخ العلويين المنضوين ضمن مجموعة "**السلم الأهلي** "التفاوض مع المعتصمين لفض الاحتجاجات، إلا أن هذه المساعي **لم تلقَ استجابة** من المحتجين.

7. موقف المجلس الإسلامي العلوي الأعلى بعد التصعيد

أصدر **المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر** بياناً موجهاً إلى أبناء الطائفة العلوية في الداخل والخارج، أكد فيه أنّ صوت المحتجين خرج: "**واضحاً، قوياً وجلياً منذ اللحظة الأولى**" و"**يحمل رسالة سلمية راقية تعبّر عن الوعي والكرامة**" وشدّد المجلس على أنّ الاعتداءات والانتهاكات التي طالت المعتصمين خلال التحركات الأخيرة: "**لم تغيّر صورة الحراك ولم تُفقده روحيته السلمية**" و"**ولم تنجح في دفعه نحو الفوضى رغم كل محاولات التخويف والتحريض**" وبحسب ما جاء في البيان الرسمي، وما وثّقته منصات التواصل الاجتماعي والمصادر المفتوحة (فيسبوك – إكس – يوتيوب – تيك توك)، اعتبر المجلس أنّ ما حدث: "**ليس حدثاً عابراً**" و"**بل خطوة صلبة وكلمة ثابتة أمام العالم**" و"**وشرارة أولى لمرحلة لا تُقبل فيها الإهانة ولا التهميش**"

وأظهرت تسجيلات مصوّرة تداولها ناشطون التزام المعتصمين بالسلمية، وتنظيمهم الذاتي، ورفضهم الانجرار لأي أعمال عنف، ما يعزز ما ورد في بيان المجلس حول الطابع الحضاري للحراك.

وفي ختام البيان، وجّه المجلس دعوة صريحة للمشاركين بضرورة: "**العودة إلى منازلهم قبل غياب الشمس**" و"**وبشكل منظم وهادئ حفاظاً على وحدة الصورة الحضارية للحراك**" و"**وتقليلاً لفرص التصعيد أو استغلال التجمعات السلمية**"

وأكد المجلس أن الالتزام بالسلمية وضبط النفس هو جزء من الرسالة التي يرسلها أبناء الطائفة إلى المجتمع السوري والدولي بأنهم يتحركون دفاعاً عن: "**الكرامة، والأمان، وحقوق جميع السوريين دون استثناء**"

ثالثا – الانتهاكات الموثقة والتقييم الحقوقي

وثّق التقرير أنماطاً متعدّدة من الانتهاكات الخطيرة التي طالت الحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في التجمع السلمي، والحق في عدم التعرض للتمييز أو الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري. وعلى الرغم من أن الانتهاكات تركّزت بشكل رئيسي في الساحل السوري (اللاذقية – جبلة – طرطوس)، فإن تداعياتها امتدّت إلى محافظات أخرى مثل حمص وحماة ودمشق وحلب، مستهدفة بشكل أساسي مواطنين من الطائفتين العلوية والشيعية.

ورغم محاولات الجهات الأمنية تقديم صورة مفادها ضبط الحراك أو التعامل معه بوسائل "تقليدية" لقمع التظاهرات، إلا أن الوقائع الميدانية تشير إلى أنّ حالة التحريض الطائفي، وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، وضعف قدرة الأجهزة الرسمية على توفير الحماية، أدّت إلى توسّع دائرة الانتهاكات وارتفاع عدد الضحايا، سواء بشكل مباشر عبر إطلاق النار والدهس والاعتقال، أو بشكل غير مباشر عبر ترك المدنيين دون حماية في مواجهة هجمات طائفية منظّمة

الانتهاكات المسجلة خلال المظاهرات (هذه الأرقام لم يتم التأكد منها ولكنها متداولة من عدة مصادر):

أولاً – القتلى (خلال المظاهرات)

حيث نقلت عدة مصادر– (هذه الأرقام لم يتم التأكد منها و لكنها متداولة من عدة مصادر):

- حمص: 7 قتلى أثناء قمع التظاهرات.
- اللاذقية: 5 قتلى مدنيين على يد القوات العشائرية والأمن العام.
- طرطوس: 2 قتيل أثناء المظاهرات في حي العمال ودوار المطاحن.
- حماة: 3 قتلى علويين + 2 امرأة.
- حلب: 5 قتلى من نبل والزهراء + 2 قتلى في مدينة حلب.
- جبلة (اللاذقية): سقوط قتيل واحد عند دوار الزراعة.
- أماكن مختلفة: تقارير أخرى تشير إلى "3 قتلى" أثناء إطلاق النار على المتظاهرين

ثانياً – الإصابات خلال المظاهرات

- 6 إصابات أثناء محاولة قتل 4 شبان في حمص
- جبلة: 11 جريحاً مدنياً نتيجة إطلاق النار.
- اللاذقية – حي الزراعة: 11 جريحاً.
- طرطوس (شارع الخضري): 9 جرحى.
- بانياس (طرطوس): 7 جرحى.
- حماه: 6 جرحى أثناء التظاهرات.
- حلب: جروح متفرقة (العدد غير محدد).
- كسور وجروح لدى 14 مواطن نتيجة الدهس في حمص.
- جرح عشرات (رقم غير محدد) في عدة محافظات.

ثالثاً – الاعتقالات خلال المظاهرات

- حمص: 45 معتقلًا.
- طرطوس: 62 معتقلًا.
- اللاذقية: 63 معتقلًا بينهم 7 شيعة.
- حمص (ساحة الزهراء): 35 شيعياً + 23 علوياً = 58 معتقلاً.
- جبلة: 15 معتقلاً.
- دمشق: 13 معتقلاً في المزة 86 والمعضمية والدويلعة.
- دمشق (2025/11/24): 49 معتقلاً من العلويين.

مناطق متعددة: اعتقالات دون أعداد واضحة

إجمالي الإصابات المرتبطة بالمظاهرات في الساحل: 134 إصابة.

الانتهاكات التي سجلت بعد المظاهرات:

1 – القتلى – بعد المظاهرات

حمص

- 5 مدنيين قُتلوا «على يد مجهولين» في أحداث متفرقة .
- 3مدرسين قُتلوا في حوادث متفرقة .
- 4شبّان مدنيين من الطائفة الشيعية قُتلوا في محاولة قتلهم .
- مقتل الشاب علي إسكندر الكسيح قرب مقبرة الفردوس .
- مقتل شاب آخر في حي الأرمن في نفس الهجوم .
- مقتل الشاب علي عكاري في حي الزهراء لأنه علوي .
- مقتل الشابة غزل اليوسف (37 عاماً) وهي على شرفة منزلها في كرم الزيتون .

اللاذقية

- مقتل 3 مدنيين من الطائفة الشيعية في حوادث انتقام طائفي متفرقة ذات صلة بقمع المظاهرات.

طرطوس

- مقتل 3 مواطنين بحوادث متفرقة ذات صلة بقمع المظاهرات على خلفية طائفية.

2– الجرحى (بعد/خارج لحظة تفريق المظاهرات)

حمص

- جرح 6 مواطنين شيعة أثناء محاولة قتلهم (نفس الواقعة التي قُتل فيها 4 شبّان شيعة) .
- 72 جريحاً خلال 24 ساعة في أحياء العلويين، منهم 13 من الطائفة الشيعية .
- 14 طفلًا علويًا مصابين بشظايا وحروق وجروح مختلفة، بينهم طفلة شيعية من آل الخطيب .

- 6 جرحى في قرية الحايك نتيجة اقتحام واعتداءات مسلحة .
- إصابة مواطن واحد في ظهره عند المستوصف الحكومي في حي الورود .

3- المخطوفون والمفقودون (خارج سياق التفريق المباشر للمظاهرات)

حمص

- 14مفقوداً من الأحياء العلوية، منهم 3 من الطائفة الشيعية .
- 31مخطوفاً على يد مجموعات من البدو، مع تهديد الأهالي بذبحهم إن تم نشر معلومات عنهم .
- 3مخطوفات مجهولات المصير .

4- الاعتقالات بعد الأحداث / خارج لحظة المظاهرات

حمص

- 89 معتقلاً إجمالاً، منهم 79 من الطائفة العلوية و11 من الطائفة الشيعية، على يد الأمن العام .
- اعتقال المواطن المسن حسن سعيد حسين (أبو حسين) في قرية الغور الغربية، حالة مفردة موثقة بالاسم .

غير الأعداد التي كانت مرتبطة مباشرة بقمع المظاهرات، مثل 45 من حمص و62 من طرطوس و63 من اللاذقية، والتي سبق أن صنّفناها ضمن خلال المظاهرات.

5- الأضرار المادية المرتبطة بالهجمات اللاحقة

حمص

- تضرر 29 سيارة (محروقة أو مدمّرة) .
- تضرر أكثر من 21 محل تجاري جزئياً أو كلياً .
- تضرر نحو 19 منزلاً (حرق، تخريب، سلب بالعنف) .

خطاب الكراهية والتحريض

- عبارات طائفية تهدد بطرد العلويين من الساحل

- دعوات للثأر
- تحريض على القتل والسبي
- موجة واسعة من "الذباب الإلكتروني" لتبرير القمع
- دعوات صريحة على بعض المنصات للتصعيد ضد المتظاهرين

يمثل هذا النوع من الخطاب انتهاكاً وفق المادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الاستدعاءات الأمنية (محاولة جمع المعلومات)

استدعاء وتهديد مخاتير:

- اللاذقية (القرداحة، بسنادا، جبلة، القلوع، أحياء المدينة).
- طرطوس (بانياس، الدريكيش، صافيتا، يحمور، الشيخ بدر...).
- حماة (مصياف، السلمية، وادي العيون...).
- حمص (أحياء علوية وقرى محيطة).

الغرض: جمع أسماء المنظمين والمحرضين على المظاهرات.

التمييز والحصار الأمني

أبرز مظاهره في الساحل:

- ترك الأحياء المؤيدة للسلطة تتحرك بحرية
- فرض قيود غير معلنة على أحياء شاركت في المظاهرات
- عدم حماية المتظاهرين من هجمات مجموعات رديفة
- التمييز في التعامل الأمني بين التظاهرات السلمية وتظاهرات موالية للسلطة

الخلاصة النهائية للارقام

- **القتلى** :16
- **الجرحى: 134**
- **المعتقلون: 268**
- **الدهس: 14 إصابة**
- **الاعتداء على الممتلكات** :لم تحصى بعد
- **استدعاء المخاتير** :شملت العديد من القرى والبلدات في الساحل.

الجهات المسؤولة

- **الأمن العام:** إطلاق نار مباشر/ اعتقالات تعسفية/ عمليات دهس/ ترك مجموعات مسلحة تعتدي على المتظاهرين دون تدخل/ انحياز طائفي واضح
- **القوات الرديفة:** مشاركة مباشرة في الهجمات/ اقتحام أحياء/ إطلاق نار على المتظاهرين
- **مجموعات البدو والعشائر:** اعتداءات في اللاذقية وجبلة/ تحريض طائفي.

بالخلاصة: تشير الوقائع الموثقة إلى أنّ:

- **المظاهرات في الساحل كانت سلمية بالكامل** —لم تُسجل أي أعمال عنف صادرة عن المتظاهرين.
- **استخدام القوة المفرطة، بما فيها الأسلحة النارية، جاء من جهة واحدة: الأمن العام والمجموعات الرديفة.**
- **وقعت عمليات قتل خارج نطاق القانون، واعتقالات تعسفية، وهجمات طائفية منسقة (اعتماداً على المصادر التي تبنت وجود قتلى)**
- **السلطات امتنعت عن حماية المتظاهرين رغم علمها المسبق بوجود تهديدات،** وهو ما يشكل إخلالاً خطيراً بواجب الحماية.

- **التعامل الأمني اتسم بالتمييز الطائفي،** سواء في إطلاق النار أو في الاعتقالات أو في فرض القيود.
- **ما جرى يمثل نمطاً واضحاً لقمع الاحتجاج السلمي، وللانتهاكات الجماعية ضد مكوّن محدّد.**

رابعاً – تحليل الخطاب الإعلامي المحيط بالمظاهرات العلوية (قبل – خلال – بعد المظاهرات)

I. **خطاب الإعلام الرسمي قبل الاحتجاجات:** اعتمد الإعلام الرسمي السوري خلال فترة ما قبل الاحتجاجات خطاباً يقوم على **الإنكار والتقليل،** وتميز بالنقاط التالية:
   - **التقليل من الغضب الشعبي:** وصف الاحتقان بأنه "مطالب خدمية" وتجاهل تام للانتهاكات الموثقة ضد العلويين في حمص واللاذقية وطرطوس.
   - **تغييب البعد الطائفي:** امتناع عن ذكر التحريض الطائفي الذي انتشر قبل الأحداث.
   - **سياسة التجهيل الإعلامي: عدم** تغطية أي حدث متعلق بقتل أو خطف أو تهجير إلا بعد تزايد الضغط الرقمي.

II. **تأثير دعوة الشيخ غزال غزال – الانعطاف الإعلامي:** مثّلت دعوة الشيخ غزال غزال نقطة تحول تاريخية. كان خطابه صدامياً، واضحاً، سياسياً، وأعلى سقف تحدٍّ للسلطة منذ سقوط النظام السابق.
   - **خصائص الخطاب العلوي الجديد (غزال):** وصف السلطة بأنها: "**سلطة إرهابية تكفيرية وفئوية**" ورفض تحويل سوريا إلى مستنقع طائفي: "**ليس بيننا وبين أي مكوّن سوري حرب وجود**" ودعوة صريحة للاعتصامات السلمية: "**اخرجوا بكرامتكم... ولا تكونوا شعباً تذبحه الأزقة**"
   - **تأثيره على الإعلام:** الإعلام الرسمي تجاهل/ إعلام الجماعات المسلحة هاجم/ الإعلام السني المعتدل دعم /الإعلام العلوي دفع نحو النزول.

III. **الخطاب الإعلامي أثناء الاحتجاجات**
   - **الإعلام الرسمي وشبه الرسمي:** اعتمد خطابًا يقوم على: دعوات لوحدة الشعب. / اتهام "جهات خارجية" بالتحريض. / وصف خطاب غزال بأنه "مُقسّم." **(المتحدث نور الدين البابا):** "لا توجد احتجاجات سياسية... "ووزارة الداخلية لن تسمح بإثارة الفوضى."

- **إعلام قوات رديفة (صفحات مجهولة – موالية):** خطاب تهديد مباشر: تخويف من تكرار "سيناريو 2011." / سباب طائفي مباشر ضد العلويين. / دعوات للقتل: "**سنكمل ما بدأ في آذار إن خرجوا**".
- **إعلام السنة المعتدلين:** دعم واضح للاحتجاجات. / تحميل الشرع مسؤولية الانفجار. / **إعلامي في إدلب:** "العلويون معهم حق... ما يجري عليهم اليوم ليس عدالة بل انتقام".
- **إعلام الثوار المتشددين:** خطاب عدائي شديد. / نشر لقطات قديمة للمجازر. / "لن ننسى دماء الملايين... الساحل يدفع الثمن".

IV. ملف الإعلام الإسرائيلي (ملف مستقل – موحد – شامل)

المحور 1: الإعلام الإسرائيلي الدعائي يركّز على صناعة رواية "حماية الأقليات."

- **اقتباساتهم:** "المتظاهرون الدروز يشكرون نتنياهو". / "العلويون يتوجهون إلى القدس لا إلى دمشق".
- **دلالات:** إنشاء صورة أن الأقليات ترغب بـ "الحماية الإسرائيلية ". / تهيئة الرأي العام لتدخل مستقبلي.

المحور 2: الإعلام الإسرائيلي التحليلي

- تصوير العلويين كأقلية مهدَّدة. / التركيز على الخطر الطائفي في الساحل.
- **اقتباس من Jerusalem Post** : "العلويون أقلية محاصرة في صراع مفتوح".
- **اقتباس من AL-Monitor** : "المناطق العلوية تواجه أخطر لحظة منذ عقود".
- دلالات: تبرير الاهتمام الإسرائيلي بالحدث. / استغلال سردية حماية الأقليات أمام الغرب.

المحور 3: الإعلام الأمني – قناة – KAN المؤسسة الأمنية

- خطاب موجه للداخل الإسرائيلي: **اقتباس من وزير الدفاع كاتس عبر KAN** " هناك قوات في سوريا تفكر في غزو الجولان."

- **اقتباس آخر حول السويداء:** "سنتدخل إذا تكررت الإغارات".
- دلالات: تهيئة الرأي العام لعمليات عسكرية محدودة. / دمج الجولاني – حماس – إيران في "سلة واحدة."

المحور 4: الإعلام اليميني المتطرف – جاي بشور – كليمان

- خطاب عقابي: "كنتم جزءًا من محور الشر... لن نحميكم". /"انتهى زمن حماية العلويين".
- دلالات: تقسيم الطائفة إلى "مفيدة" و"مدانة." /تعميق الشرخ بين العلويين والسلطة السورية.

V. الإعلام الدولي والغربي

- **رويترز:** تغطية محايدة/ توثيق إطلاق النار في اللاذقية/ **اقتباس رويترز:** "قوات الأمن استخدمت النار لتفريق احتجاجات متنافسة".
- **بي بي سي:** تغطية متوازنة/ نقل مطالب العلويين وتحذيرات الداخلية.
- **فرانس 24:** نبرة إنسانية /إبراز فرار مئات العائلات.
- **نيويرك تايمز:** وصف الاحتجاج بأنها "أكبر مظاهرة علنية للعلويين منذ سقوط الأسد."

VI. روايات السوشيال ميديا — القوى الثلاث

- **رواية الساحل الغاضب:** دعم كامل لغزال/ نشر مكثف لمقاطع الفساد والمجازر/ خطاب كرامة: "لن نقبل أن نُذبح بعد أن سلمنا السلاح".
- **رواية الشرع :** خطاب تخويف ونظرية مؤامرة/ترويج أن الخارج يدير المشهد.
- **رواية الثوار ضد الشرع:** غضب من "تساهل الشرع مع العلويين" /دعوات للانتقام.

VII. الخلاصة العامة

- سوريا اليوم تعيش **حرب سرديات إعلامية – رقمية** غير مسبوقة.
- انقسم المشهد إلى ثلاث قوى:

1. **غضب داخلي من قلب الساحل**
2. **سلطة جديدة مرتبكة، تحاول احتواء التصدّع**
3. **معارضة ثورية غاضبة ترى الشرع متساهلاً مع العلويين**

- الإعلام الإسرائيلي يوظف هذه اللحظة **دعائيًا – أمنيًا – سياسيًا** لتوسيع النفوذ في الجنوب السورية، وإعادة بناء سردية "حماية الأقليات."

خامسا – خلاصات وتوصيات

تُظهر الوقائع الموثقة في هذا التقرير أنّ الدعوة التي أطلقها الشيخ غزال غزال للحوار، وإيجاد حلول سياسية قائمة على الفيدرالية واللامركزية، ولبدء اعتصامات سلمية لوقف الإرهاب والانتهاكات، قد انعكست حراكاً مدنياً سلمياً واسعاً في مناطق متعدّدة من الساحل السوري.

في المقابل، واجهت السلطات ومجموعات مناصرة لها هذا الحراك السلمي باستخدام غير مشروع للقوة، شمل الاعتداء على المعتصمين في جبلة، واستخدام الرصاص الحي لتفريق متظاهرين سلميين في اللاذقية وحمص ومناطق أخرى، ما أدى إلى سقوط جرحى. ويمثّل ذلك انتهاكاً واضحاً للحق في الحياة، وحرية التجمع السلمي، وحرية التعبير عن الرأي. كما أسهمت التظاهرات المضادّة المؤيدة للسلطة، والاحتكاكات التي نتجت عنها، في تعميق حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي داخل الساحل.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحّة إلى ما يلي:

1. **الوقف الفوري لاستخدام القوة المفرطة والرصاص الحي** ضد المتظاهرين السلميين.
2. **فتح تحقيقات مستقلة وشفافة** في جميع حالات القتل والإصابة الناجمة عن تفريق التظاهرات، ومحاسبة المسؤولين عنها، أياً كانت مواقعهم.

3. **كشف مصير المعتقلين والمفقودين منذ سقوط نظام الأسد،** وإطلاق سراح جميع من جرى احتجازهم تعسفاً على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات أو تعبيرهم عن آرائهم.

4. **ضمان حماية حق جميع المكوّنات السورية، بما فيها أبناء الطائفة العلوية، في التعبير السلمي عن مطالبهم السياسية والحقوقية،** وفي مناقشة خيارات مثل الفيدرالية واللامركزية ضمن إطار وطني جامع يحترم حقوق الإنسان ويمنع الانزلاق نحو العنف الطائفي أو الانتقامي.

سادسا – نتائج

1. **الاعتصام كأول تعبير سياسي منظم:** يُعدّ هذا الاعتصام أول تعبير سياسي علوي يتّسم بالنضج والتنظيم بعد سقوط نظام الأسد.

2. **الانتشار الجغرافي الواسع للحراك:** شمل الاعتصام معظم المناطق العلوية في اللاذقية وطرطوس وحمص وريفها وأرياف حماة ذات الغالبية العلوية، مع استثناء دمشق نتيجة للمخاوف الأمنية. وقد جرى توثيق **(56)** نقطة تجمع.

3. **كسر احتكار السردية الإعلامية:** نجح النشطاء العلويون في فرض أنفسهم إعلامياً، وكسر احتكار القنوات العربية للسردية، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية عالية، ما أجبر مختلف وسائل الإعلام على التعاطي مع الحدث.

4. **بروز زعامة سياسية–روحية جديدة:** أتاح الحراك فرصة حقيقية لتشكل أول زعامة سياسية–روحية للطائفة العلوية بعد سقوط النظام، متمثلةً بالشيخ غزال غزال.

5. **حراك شامل لمختلف التيارات داخل البيئة العلوية:** كان الحراك شاملاً لأغلب التيارات في المناطق العلوية، على اختلاف توجهاتها، ما يعكس عمق الشعور بالمظلومية والقلق الوجودي.

6. **تعديل طريقة تعاطي السلطة مع "المسألة العلوية"**: فرض الاعتصام على السلطة التعاطي بطريقة مختلفة مع المسألة العلوية، على ضوء القيود المفروضة عليها دولياً، ولا سيما فيما يتصل بحماية الأقليات.

7. **تقييم أداء وزارة الداخلية:** يُسجَّل لوزارة الداخلية بقيادة أنس خطاب قدرٌ من الانضباط وضبط الشارع، مع ملاحظة وجود تمييز في المعاملة بين الاعتصامات وبين المظاهرات المؤيدة للسلطة.

8. **ترحيب من السويداء والمناطق الكردية:** لاقى الحراك ترحيباً واسعاً في السويداء والمناطق الكردية، ما يعكس تقاطعاً في الهواجس والمطالب بين الأقليات المختلفة.

9. **بروز خريطة جديدة للمرجعيات الدينية والسياسية:** أظهر الحراك – في نتيجته – بروز أربع شخصيات دينية في سوريا (الشرع، اليازجي، الهجري، غزال) وشخصية علمانية (مظلوم عبدي)، بوصفهم رموزاً لمراحل وتحولات جديدة.

10. **انقسام في التعاطي السنّي مع المظاهرات:** أحدث الحراك انقساماً داخل أوساط سنّية بين من يخوّن هذا الحراك، وبين من يتبنى حرية التعبير كمنجز سوري عام، ويرى في الاحتجاج حقاً مشروعاً.

11. **ارتباك إعلام السلطة وفشل سرديتها التقليدية:** ظهر إعلام السلطة مربكاً، إذ لم تكن تتوقع حراكاً بهذه الشمولية. وقدّم خطاباً دغمائيا، وفشل في مقاربة الحراك، مع العودة إلى أسلوبه المعتاد في تزوير المشهد وتخوين المشاركين واتهامهم بالارتباط بالخارج.

12. **موقف رامي مخلوف كبُعد "روسي–اقتصادي"**: برز موقف رامي مخلوف، الذي يُعتبر – بشكل أو **بآخر** – امتداداً لمصالح روسية، حيث عارض الاعتصام، معتبراً أنه يعطّل المشروع الذي يروّج له بوصفه "منقذاً للعلويين."

13. **تقاطع المطالب العلوية بالفدرالية مع مسار قسد:** تقوّي المطالب العلوية بالفدرالية موقف "قسد" في مواجهة السلطة، حيث تكون معظم الأقليات قد حدّدت مطلبها الأساسي ضمن طيف: (لامركزية – فدرالية – انفصال)، ما يخلق معادلة جديدة في التفاوض حول شكل الدولة.

سابعا – فرضيات تعامل السلطة مع الحراك

يمكن النظر إلى طريقة تعامل السلطة مع المظاهرات من زاويتين رئيسيتين:

1. **زاوية ثقة السلطة بنفسها:** تقوم على اعتبار أن السلطة باتت أكثر ثقة بعد الدعم الخارجي الذي تلقّته، وخصوصاً من الولايات المتحدة عقب لقاء البيت الأبيض، ما يمنحها شعوراً بأنها ضمنت بقاءها، وبالتالي ليست مضطرة إلى رد فعل انفعالي سريع تجاه الحراك.
2. **زاوية القيود الدولية المرتبطة بحماية الأقليات:** في هذه الزاوية، تتعامل السلطة مع الاعتصام على أنه اختبار لمدى التزامها بالشروط والتقييدات التي وضعتها دول مانحة للشرعية، ولا سيما ما يتعلق بحماية الأقليات. في هذه الحالة، لا تكون السلطة قد استبطنت فعلياً التغيّر المطلوب، بل تتبع أسلوباً "ملائماً للمرحلة" تحت الرقابة الدولية، مع تبني سياسة "شارع في مواجهة شارع" لإحداث توازن وضغط متبادل.

انطلاقاً من ذلك، يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. **هل تدفع السلطة الحراك في الساحل إلى الزاوية كما فعلت في السويداء؟** أي عبر إنكار أحقيته ومطالبه، واللجوء إلى شخصيات لا تمثّل الحراك لإظهارهم كممثلين للعلويين، بما يفتح الباب أمام تدخل أطراف دولية للاستفادة من حالة الاستعصاء؟
2. **هل تتجه السلطة إلى مقاربة مختلفة تنفتح فيها على مطالب العلويين؟** أي أن تتعاطى مع الحراك بوصفه فرصة لإنتاج حل حقيقي يستند إلى تمثيل فعلي، وعقد وطني متوازن يضمن معادلة "رابح – رابح" ضمن الإطار الوطني، وبما يحفظ وحدة سوريا.
3. **هل تختار السلطة خيار المقاربة الأمنية الصرفة؟** أي اللجوء إلى الاعتقالات والقمع لإجهاض أي تحرك مستقبلي، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر الانزلاق إلى حرب أهلية، في تقدير ترى فيه السلطة أنها قادرة على "قمع العلويين مرة واحدة وإلى الأبد"، بما يفتح مرحلة بالغة الخطورة على مستوى السلم الأهلي ومستقبل البلاد.

ثامنا – السؤال الأبرز "من يقف وراء الحراك"

أولا – الفرضية الأولى: الحراك مدعوم من جهات خارجية: ترى هذه الفرضية أنّ مستوى التنظيم والانضباط الذي ظهر في ساحات الاعتصام — وتزامن 56 نقطة تجمع، ووضوح الشعارات والخطاب السياسي — يوحي بأن التحضير كان مسبقاً ومنسقاً، وهو مستوى قد يتطلب قدرات تتجاوز حدود المبادرات المحلية.

نقاط القوة: تشير مجموعة من العناصر الشكلية إلى إمكانية وجود دعم خارجي نظراً لطبيعة التنظيم، وأبرزها:

1. **الانضباط العالي** في حركة المعتصمين، وغياب الفوضى أو التشتت رغم كثافة المشاركة.
2. **انتشار عشرات نقاط التجمع بشكل متزامن** (56 نقطة)، وهو مستوى من التنسيق يحتاج عادةً إلى شبكات اتصال فعّالة.
3. **خطاب سياسي موحّد ومتماسك** يركز على الفيدرالية واللامركزية، ما يوحي بوجود مرجعية فكرية أو سياسية تقود الاتجاه العام.
4. **حجم المشاركة الواسع** في فترة زمنية قصيرة، بما يعكس قدرة كبيرة على الحشد.

نقاط الضعف: رغم قوة المؤشرات الشكلية، فإن الأدلة الموضوعية لا تدعم فرضية الدعم الخارجي، وذلك للأسباب التالية:

1. **غياب تام لأي مؤشر ملموس** —إعلامي، سياسي أو ميداني — يشير إلى دور خارجي مباشر.
2. **عدم صدور أي تصريحات رسمية أو شبه رسمية** من دول قد تكون معنية، تؤكد أو تلمّح إلى أي علاقة بالحراك.
3. **انعدام الأدلة التوثيقية أو اللوجستية** (تمويل، تدريب، اتصالات، دعم عملياتي) التي تُعد عادةً جزءاً من أي تدخل خارجي في حراك منظم.

بالخلاصة تُعدّ هذه الفرضية **ممكنة من حيث الشكل** —أي أنها قد تبدو معقولة عند النظر لمستوى التنظيم — إلا أنّها **غير مدعومة بأي دليل ميداني أو توثيقي** حتى الآن، وبالتالي تبقى ضمن نطاق **الاحتمالات النظرية** وليست واقعاً مثبتاً.

ثانيا – الفرضية الثانية: الحراك تحرك محلي بحت (غير مدعوم خارجياً): تعتبر هذه الفرضية أن الحراك نابع من الغضب الداخلي المتراكم، وأن المجتمع العلوي — بتقاليده التنظيمية ومستواه التعليمي — قادر على إنتاج حراك واسع ومنضبط دون الحاجة إلى دعم خارجي، خصوصاً في ظل: تدهور الوضع المعيشي والأمني/ تصاعد الهجمات الطائفية/ وشعور فئات واسعة بالتهديد الوجودي

نقاط القوة: تدعم عدة معطيات ميدانية واجتماعية اعتبار الحراك ظاهرة نابعة من الداخل، من أهمها:

1. **وجود تقاليد قوية للتنظيم الذاتي داخل المجتمع العلوي:** البيئة العلوية تمتلك تاريخاً من التضامن الداخلي والقدرة على التنسيق الاجتماعي دون الحاجة لجهات خارجية.
2. **ارتفاع مستوى الاحتقان إلى درجة غير مسبوقة:** تدهور الوضع المعيشي، وتصاعد الهجمات الطائفية، والشعور العام بانعدام الأمان، جعلت الشروط الداخلية ناضجة لظهور حراك واسع.
3. **الدعم الواسع لخطاب الشيخ غزال داخل البيئة العلوية:** اعتُبر خطابه تعبيراً صريحاً عن هموم الطائفة، ما أتاح تعبئة داخلية سريعة بدون وسطاء أو أدوات خارجية.
4. **بساطة الأدوات التنظيمية المستخدمة:** الصور والفيديوهات المتداولة تظهر تجهيزات بسيطة، بلا لافتات احترافية أو موارد ضخمة، وهو ما يعزز فرضية التنظيم المحلي.
5. **الاعتماد المركزي على وسائل التواصل الاجتماعي:** شبكات الحشد كانت رقمية بالكامل، تعتمد على مبادرات فردية ومجموعات محلية، وهو سلوك طبيعي في الحركات الأهلية غير المُمأسسة.

نقاط الضعف: رغم قوة مؤشرات التحرك المحلي، إلا أنّ عنصرين يضعفان حسم الفرضية بشكل مطلق:

1. الانتشار السريع والمنسّق جغرافياً في 56 نقطة تجمع، وهو مستوى يتجاوز عادةً ديناميات الحشد المحلي العفوي.
2. حتى مع وضوح البعد المحلي في الخطاب والقيادة والقواعد الشعبية، تبقى إمكانية "التأثير الخارجي غير المرئي" قائمة، إذ قد تتدخل بعض الجهات بطريقة لا تترك بصمة، وتكتفي بدفع البيئة أو تسريعها بما يخدم مصالحها دون إدارة مباشرة للحراك.

بالخلاصة، تشير المعطيات المتوافرة — سواء من المشاهد الميدانية أو من طبيعة التعبئة الداخلية — إلى أنّ الحراك **نابع من داخله،** ويستند إلى غضب متراكم وشروط اجتماعية–سياسية محلية سمحت بظهوره وتطوره بهذا الشكل الواسع.

ومع ذلك، فإن **محلّية الحراك لا تنفي إمكانية أن جهات خارجية قد استفادت سياسياً من مقدماته** وسعت، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى دفع الأمور باتجاه يخدم مصالحها، من دون أن يعني ذلك وجود إدارة أو هندسة خارجية للحراك ذاته.

وبذلك، تستقر القراءة المهنية على التالي: **حراك محلي المنشأ، مع قابلية للاستثمار الخارجي، وليس نتاج تدخل خارجي مباشر.**

ثالثا – الفرضية الثالثة: وجود ضمانات للقيادة دون القواعد الشعبية: يشير هذا الاتجاه إلى احتمال حصول الشيخ غزال غزال على شكل من "الطمأنة غير الرسمية" بعدم التعرض له، ما أتاحت له الدعوة للاعتصام بثقة لافتة، بينما بقي الشارع من دون حماية فعلية، وهو ما يفسّر: وقوع إطلاق نار/ وسقوط جرحى/ وتنفيذ اعتقالات خلال التجمعات

نقاط القوة: توجد عدة مؤشرات قد تدعم احتمال حصول الشيخ غزال غزال على نوع من الطمأنة أو الضمان غير المعلن قبل إطلاق الدعوة، ومن أبرزها:

1. **الجرأة والثقة الظاهرة في خطابه:** خطابه حمل لهجة غير مسبوقة في بيئة علوية اعتادت الحذر الشديد، ما يوحي بأنّ الشيخ كان يشعر بقدر من الأمان أو الحماية.
2. **عدم اعتقاله رغم حدة الخطاب:** ورغم أنّ السلطات اعتادت اعتقال قادة الحركات الاحتجاجية مبكراً، إلا أنّ الشيخ لم يُستهدف، ما يفتح الباب أمام احتمال وجود تفاهم غير رسمي.
3. **توقيت حساس بعد أحداث السويداء:** جاءت الدعوة للاعتصام بعد تصاعد الضغوط الدولية بسبب انتهاكات السويداء، وهو توقيت قد يجعل السلطة أكثر حذراً من أي خطوة تستهدف الأقليات مباشرة.

4. **وجود قيد دولي يتعلق بحماية الأقليات:** عدد من الدول المانحة للشرعية السياسية للسلطة الجديدة يشترط بشكل واضح **عدم استهداف الأقليات،** ما قد يكون شكّل مظلة سياسية غير مباشرة للقيادة.

نقاط الضعف: ورغم سندها السياسي، تبقى هذه الفرضية غير مكتملة للأسباب التالية:

1. **عدم وجود إعلان رسمي أو غير رسمي عن أي ضمانات:** لا توجد وثائق، ولا تسريبات، ولا إشارات سياسية علنية تشير إلى تفاهم من هذا النوع.
2. **غياب الحماية للمعتصمين على الأرض:** أطلقت قوات الأمن النار، وسقط جرحى، وحدثت اعتقالات في عدة مناطق، ما ينفي وجود حماية جماعية.
3. **استمرار ممارسات القمع التقليدية:** السلطة لم تغيّر نمطها الأمني المعتاد، ولم تُظهر أي استثناء خاص بالاعتصامات العلوية، وهو ما يتناقض مع فرضية وجود اتفاق شامل.

بالخلاصة، تمثل هذه الفرضية **احتمالاً سياسياً مقبولاً** يستند إلى سلوك السلطة وتوقيت الحراك والظروف الدولية، لكنّها **لا ترتقي إلى مستوى "الاتفاق المعلن" أو "الضمان المؤكد** "لغياب الأدلة المباشرة، وتبقى في إطار **السيناريوهات التحليلية المتداولة** وليست واقعاً مثبتاً توثيقياً.

رابعاً– الفرضية الرابعة: الحراك الذي ظهر في المناطق العلوية يحمل ملامح محلية واضحة: غضب داخلي، ظروف اجتماعية ضاغطة، وتأييد واسع لخطاب الشيخ غزال. هذه العناصر تجعل منشأ الحراك محلياً في جوهره.

مع ذلك، يبرز في النقاش السياسي تقدير يقول إنّ **قسد، بدعم إماراتي، لعبت دوراً في تنظيم الحراك أو دفعه إلى الظهور في هذا الوقت تحديداً** .سبب انتشار هذا التقدير يعود إلى أربعة عوامل:

1. **تشابه الأهداف** :مطالب الحراك بالفيدرالية واللامركزية تتطابق مع مشروع قسد السياسي.
2. **العلاقة الوثيقة بين قسد والإمارات** :أبو ظبي تمتلك نفوذاً في شرق الفرات وتدعم قسد سياسياً وإنسانياً.

3. **ضعف البنى التنظيمية داخل البيئة العلوية** :ما يجعل البعض يعتقد بوجود طرف أقوى قدّم دعماً أو تنسيقاً خلف الكواليس.

4. **توقيت الحراك** :جاء بعد أحداث السويداء، وتصاعد الهجمات الطائفية، وتوتر العلاقات الإماراتية–التركية، ما فتح الباب أمام قراءة إقليمية.

ورغم قوة هذه القراءة السياسية، **لا توجد أدلة مباشرة** —لا وثائق، ولا تسريبات، ولا تقارير مالية أو أمنية — تثبت وجود دور إماراتي أو دور لقسد.

لذلك، يستقر تقدير الموقف على ما يلي:

- **المنشأ داخلي** :الحراك تحرك محلي نابع من الواقع العلوي المتأزم.
- **احتمال تأثير أو دفع خارجي** :وارد سياسياً، خصوصاً من قسد والإمارات، لكنه غير مثبت.
- **الفرضية الأكثر تداولاً سياسياً** :دور قسد/الإمارات في الدفع بالحراك، لكن بدون أدلة توثيقية.
- **الأقرب للواقع ميدانياً** :حراك محلي، استثمرت فيه أطراف خارجية بصورة غير مباشرة، لا بصورة تنظيمية مباشرة.